

جدول يوضح استثمارات المصانع (يونيو 2022)

المحافظة	استثمارات المصانع لها في نهاية 2022 06 30				% في المحافظة
	سكن	عم	سكن و عم	طلي	
المنصورة	24,228	2,338	3,576	2,290	7.0%
طلي	24,029	1,234	6,617	1,792	5.3%
الأحمدى	28,881	3,349	8,097	8,166	16.7%
الجوف	26,065	4,634	5,396	4,189	10.1%
الغربية	22,652	1,655	5,541	1,743	5.5%
سائر الكوير	19,757	1,124	1,872	1,833	7.4%
الإجمالي	145,592	14,335	31,299	20,013	9.4%
% من الإجمالي	69.4%	6.7%	14.7%	8.8%	
الطريق مع نهاية يونيو 2021	1,580	(157)	1,757	1,615	
نسبة التغير مقارنة مع نهاية يونيو 2021	1.0%	(1.1%)	5.9%	1095.6%	

تطور نسبة الخالي والمأهول لعدد الوحدات (2011 - يونيو 2022)

السنة	مأهول (%)	خالي (%)
2011	68.8%	31.2%
2012	70.3%	29.7%
2013	71.3%	27.7%
2014	72.0%	27.0%
2015	73.3%	26.3%
2016	74.0%	26.0%
2017	74.5%	25.5%
2018	75.0%	25.0%
2019	75.3%	24.7%
2020	75.4%	24.6%
2021	74.7%	25.3%
يونيو 2022	73.9%	26.1%

كشفت تقرير «الشال» الأسبوعي أن الكويت تملك مروة في سياستها التقديرية نتيجة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بخليط من العملات الصعبة.

وقال التقرير أن هامش المرونة بين سعر الفائدة على الدولار الأمريكي وسعر الخصم على الدينار الكويتي تقلص إلى ما بين $0.25-0.50$ نقطة مئوية لصالح الدينار الكويتي.

وفيما يلي تفاصيل: **١- أسعار الفائدة**

يحل قرار رفع أسعار الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي في الأربعة الأقدم المربح في 21 سبتمبر 2022، ولا جدال حول ختمية رفع السعر للمرة الخامسة في العام الجاري، الحديث هو ما تبلغ الزيادة نصف النقط

النقطة النوية أسوأ بفارق
رفعها في يوليو الفائت.
ومع الأخبار والتحليلات
التي يتم تناقلها حول
معدلات التضخم المرتفعة
في كل من الولايات المتحدة
والأمريكة والمملكة المتحدة
ودول المنطقة الأوروبية
يميل معظم المحللين إلى
ترجيح الزيادة بحده
الأعلى أو 0.75 %، ونحذر
نرجح ذلك أيضاً.
ومحرك أسعار الفائدة
في تلك الدول هو الشيء
وقبيضه، فالمستهدف من
رفع أسعار الفائدة هو رفع
تكلفة الطلب على الأموال
يعني انخفاض الناتج منه
للاستهلاك والاستثمار
والتداعيات الجانبية له
أو القبيض، هو كبح المتار
منها لتشغيل الاقتصاد،
النمو الاقتصادي. وقد مر
تلك الدول بحقيقة من سوا

وفي الوقت نفسه التعاضد مع ركود اقتصادي عميق في ثمانينات القرن الماضي وكانت واحدة من أسوأ الفترات التي مرت على الاقتصاد العالمي في تاريخه الحديث، وكانت سابقة. وبات من المحتم جداً أن تتكرر حقبة مماثل في عشرينات الألفين الثالثة، وحينها سوف يصبح حاجس صنعاء السياسية النقدية والمالية هو الاختيار ما بين البسي والأسوأ، وما يمنح بضرر الأمل، هو أن إدارات السياسة النقدية والمالية في العالم، قد استقذت من تجربة ثمانينات القرن الفائت ما قد يسهم له بالخروج من الأزمة بأقل التكاليف مماثل لما حدث بعد عام 2008 مقارنة به بعد عام 1929.